

منتدى النساء السياسيات العربيات

الإشادة بالتجربة الجزائرية

Echaâb 25 Janvier 2009. (Édition web)

تمثيل المرأة في الحياة أمس، المشاركون في منتدى النساء السياسيات العربيات الى مواصلة توسيع دعا السياسية الجزائرية الحريضة على تعزيز مكانة المرأة السياسية وتفعيل دورها، وأشادوا مطولا بالارادة الى حققتة المرأة في الوطن العربي و في العالم من مكاسب سياسية ما زال يحتاج سياسيا، معتبرين أن ما تفعيل وترقية

يخلص فيه المشاركون عرف منتدى النساء السياسيات العربيات الذي احتضنه مجلس الأمة ويرتقب أن اشراك المرأة سياسيا في جميع الدول العربية الى توصيات من شأنها أن تعمل على تدعيم تشجيع توسيع العربي ومن العالم، اوستعراض تجربة الجزائر والوقوف على عدة بحضور أخصائيين من الوطن والجالية من دول صديقة. وكانت نورية سعدية جعفر الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة تجارب عربية شأنها إعادة الاعتبار لدور المرأة بالخارج قد ألحت على الخروج من هذا اللقاء بتوصيات وحلول من العربية سياسيا

للمكاسب التي إفتكتها ووقفت الوزيرة مطولا عند التجربة الجزائرية، حيث ذكرت بنضال المرأة وتطرفت والجنسية وثمنت ما تكرس بفعل تعديل الدستور وحققتها في مجال التعليم والصحة وفي قانون الأسرة الجزئي.

حقيقة أن مشاركة المرأة وأكدت الوزيرة نورة جعفر أن سبر آراء ميداني أجري في 65 دولة أفضت الى التطور والتنمية وأقرت حقيقة أن المرأة العربية سياسيا من شأنه أن يكرس التغيير في المجتمع ويجسد وتساءلت في سياق متصل جعل ادخال نظام الحصص من شأنه أن يشكل تصنف ضمن التمثيل الأدنى بإمكانه أن في رفع التمثيل السياسي. وترى الوزيرة أن تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا عاملا جوهريا يكون طريقا نحو التمكين السياسي

تعلق الأمر بالمرأة، وتشير وانتقدت نظرة المجتمع الجزائري والعربي التي مازالت حسبها تقليدية إذا العربية في البرلمان يتراوح ما بين 2 و 25٪، ولم تحف الأرقام التي قدمتها الوزيرة أن تمثيل المرأة المعقولة المطلوبة لا تقل عن 30٪. ولم تفوت الوزيرة الفرصة لتثمن الارادة نورة جعفر أن النسبة للمساهمة في ترقية المرأة السياسية القائمة وتتوقع أن يشكل هذا المنتدى قوة التغيير ومصدر التطور سياسيا

بنود) أشادت مطولا بالتجربة (من جهتها إيشاني لاب، الممثلة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي

عربيا بفضل الارادة السياسية القوية التي تحرص على الجزائرية ولمحت الى أنها تكاد أن تكون رائدة السياسي للمرأة وأدائها السياسي وعلى رأسها إرادة رئيس الجمهورية بهدف ترقية الدور تفعيل دور المرأة يسمح بتبادل التجارب والميكانزمات بهدف وإنصافها مع أخيها الرجل، وترى أن هذا المنتدى من شأنه أن تشجيع مشاركة المرأة سياسيا

سياسيا بات اليوم من أولويات بينما ممثل الاتحاد البرلماني الدولي مارتن شانقنقن، يرى أن مشاركة المرأة تقوية وتمثيل المرأة في البرلمان، لأن هذا الأخير من شأنه المجتمع ودعا الى ضرورة تركيز الجهود على بتوفر الايجابي ولم يخف التقدم الذي تعرفه الجزائر في هذا الاطار بفضل ما أسماه أن يحدث التغيير الارادة السياسية والحركية في المجتمع الجزائري

المرأة سياسيا عبر أما زهية بن عروس، البرلمانية الجزائرية، فتطرق الى موضوع "ما مدى ادماج الى السلطة، فإن نسب مشاركة المرأة تبدأ البرلمان" ولم تخف أنه عند ما يصل الامر لوصول المرأة في البرلمان الجزائري لايتجاوز 7% أي بمجموع 27 نائبة بالمجلس بالتقاص، لأن نسبة تمثيل النساء الوطني و 5 عضوات بمجلس الأمة الشعبي

بن صالح مبرزا أهمية توسيع المشاركة السياسية للمرأة
الديمقراطية تتنافى مع التهميش والإقصاء

El Massa 25 Janvier 2009. (Édition web)

أكد رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح أمس على أهمية توسيع المشاركة السياسية للمرأة ودورها في تحقيق التقدم المنشود في المجتمعات العربية معتبرا أن هذه الأخيرة "لا يمكنها أن تحقق التنمية المتوازنة إلا بالقضاء على التفاوت القائم ما بين الرجل والمرأة".

وأشار بن صالح في الكلمة التي ألقاها في اليوم الأول من منتدى النساء السياسيات العربيات الذي نظمه البرلمان بغرفتيه بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تحقيق التنمية المستدامة والمتجانسة "أصبح اليوم يستوجب أكثر من أي وقت مضى إشراك تلك الطاقات الهائلة التي تؤمنها المرأة في المجالات الفكرية والإبداعية"، معتبرا أن التهميش والإقصاء لا يلتقيان مع الديمقراطية والتطور وأنه أصبح من غير الممكن تعزيز دولة القانون أو تحقيق أي تقدم بعيدا عن مشاركة نصف المجتمع الذي تمثله المرأة من خلال مشاركتها في كافة أوجه النشاط ومساهماتها بالرأي في مراكز القرار.

وفي هذا الإطار أشار المتحدث إلى أن حرمان المرأة وتهميش دورها "تصرف غير حكيم تتولد عنه نتائج غير إيجابية على الحياة السياسية في البلاد وعلى التوجه الديمقراطي بشكل خاص"، مؤكدا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية "أصبح اليوم ضرورة ملحة يفرضها واقع التطور وتحتمها الحاجة إلى دعم مصداقية النهج الديمقراطي الذي تسعى الدول إلى تحقيقه".

وإذ اعترف المتحدث بضعف المشاركة السياسية للمرأة رغم قدراتها أشار إلى أنها تمكنت وفي مختلف مناطق العالم من اكتساب العديد من الحقوق من بينها الحق في المواطنة، الحق في أن تنتخب وان تنتخب والحق في أن تتعلم على قدم المساواة مع الرجل، وهو ما ساعدها على أن تخطو -كما قال- خطوات جبارة في مجال مشاركة الرجل في الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ومكنها من الولوج إلى مراكز القرار.

وفي هذا الصدد ذكر بن صالح أن نضال المرأة الطويل والمعارك السياسية والفكرية والتنظيمية التي قادتها توج بنكريس حقها ضمن المواثيق الدولية والإقليمية وفي الدساتير والنشريات الوطنية في الدول العربية من بينها الجزائر التي دعمت من خلال التعديل الدستوري الأخير "مبدأ ترقية الحقوق السياسية للمرأة".

وفي سياق متصل أشار الرجل الثاني في الدولة إلى حث رئيس الجمهورية باستمرار وفي أكثر من

مناسبة الفاعلين السياسيين في البلاد على العمل على توعية المجتمع وتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء في اللوائح الانتخابية ومن ثم تمكينهن من المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الهيئات المنتخبة محليا ووطنيا. واعتبر أن المسألة تستوقف كل المجتمع خاصة الطبقة السياسية "باعتبار الأحزاب هي السبيل الأفضل لتقلد المسؤوليات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية" وكذلك المجتمع "الذي يجب أن ينظر إلى دخول المرأة إلى عالم السياسة بنظرة جديدة".

وأوضح السيد بن صالح أن "الأمر بدأت تسير في الاتجاه الصحيح من خلال بعض النتائج المحققة، أبرزها احتلال المرأة في أكثر من بلد عربي مواقع متميزة في الساحة السياسية ومواقع اتخاذ القرار" وهو حضور يبقى كما أضاف دون المستوى المنشود وبداية ستتغرز بفضل تصميم ونضال المرأة والرجل اللذين يكملان جهود بعضهما البعض.

وفي هذا السياق دعا رئيس مجلس الأمة إلى استغلال فرصة انعقاد المنتدى لتعميق التفكير في أهمية المشاركة السياسية للمرأة العربية مؤكدا على أهمية وجهة نظر المرأة وتصوراتها حول كيفية تفعيل هذه المشاركة، وعرج بن صالح في ختام كلمته على تضحيات المرأة الفلسطينية التي خصها بالثناء "لما قدمته من ملاحم وتضحيات قل مثيلها".

من جهتها اعتبرت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة السيدة نوارة سعدية جعفر المنتدى فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين النساء العربيات وبحث مسألة تدعيم المشاركة السياسية للمرأة والعراقيل التي تحول دون ذلك مشيرة إلى أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة طريق للتمكين السياسي.

واستعرضت المتحدثات الإنجازات المحققة في مجال تطور المشاركة السياسية للمرأة وترقية تواجدها في مراكز القرار مذكرة بالتعديل الدستوري الأخير الذي نص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتوسيعها مشيرة إلى أن هذا الملف لا يزال يعرف نقاشا حادا في الدول العربية حيث لازالت المرأة فيها تعترضها مشاكل ومعوقات كبيرة حالت دون بلوغها مراكز ومواقع القرار.

بدوره أشار ممثل الاتحاد البرلماني الدولي السيد مارتن شانقق إلى أهمية توسيع المشاركة السياسية للمرأة في ترقية المجتمعات معتبرا أن هذا الملف يوجد في صلب اهتمامات الاتحاد البرلماني الدولي مذكرا بأن الأمور تتغير في الجزائر من خلال التعديل الدستوري الأخير الذي نص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة معتبرا أن وجود الإرادة السياسية خطوة ايجابية لتحقيق ما تصبو إليه المرأة في المجال السياسي.

وفي هذا السياق أشار إلى أن المرأة ممثلة بنسبة 9 بالمائة فقط على مستوى البرلمانات في العالم العربي واصفا هذه المشاركة بالضيئة رغم أن الوضع يعرف في العديد من الدول تغيرا وتطورا.

من جهتها أكدت ممثلة برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر السيدة ايشاني ميداغانغودا-لابي أن المساواة بين المرأة والرجل في المجال السياسي والحياة العامة تضمنها المادة 7 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والتي صادقت عليها الجزائر سنة 1996، مشيرة إلى أن الجزائر تسعى إلى تكريس تمثيل أفضل للنساء في السياسة من خلال إضافة المادة 31 مكرر في التعديل الدستوري.

واعتبرت أن المنتدى سيناقش الوضع الحالي لمشاركة النساء في الحياة السياسية وتسهيل تبادل الخبرات حول دور الأحزاب السياسية والآليات الكفيلة بتشجيع مساهمة النساء في الحقل السياسي.

وآثارت الباحثة الجامعية السيدة فاطمة الزهراء ساي مسألة تمثيل المرأة في البرلمان الجزائري وفي الأحزاب السياسية مؤكدة أن الأبحاث الميدانية بينت ضعف المشاركة السياسية مشيرة إلى أن النساء لا يمكنهن الإسهام في الحياة السياسية إلا إذا تمكن من الحصول على الاستقلالية والتوفيق بين الواجبات

والمسؤوليات. وأرجعت قلة حضور النساء في الفضاءات السياسية إلى رفضهن الدخول في الحياة السياسية مشيرة إلى أن الأحزاب السياسية يمكنها الإسهام في قلب الأمور ورد الاعتبار لمشاركة المرأة من خلال اتخاذ إجراءات ميدانية، واستشهدت في ذلك بقلة المشاركة النسوية بالأرقام التي وإن عرفت تطورا طفيفا منذ الاستقلال إلا أنها لم تغير الأمور كثيرا. وفي هذا الصدد ذكرت بالتمثيل الحالي في المجلس الشعبي الوطني حيث انه من بين 21 حزبا سياسيا هناك تسعة أحزاب فقط لها نساء ممثلات في المجالس المنتخبة منها 30 امرأة بالمجلس الشعبي الوطني، 11 تنتمي لحزب جبهة التحرير الوطني وحزب العمال كما توجد واحدة فقط رئيسة كتلة وهي لويضة حنون في حين يسجل غياب كلي للمرأة في مكتب المجلس بينما توجد ثلاث عضوات في اللجان الدائمة. كما يعرف مجلس الأمة نفس الوضعية حيث لا توجد منتخبات باستثناء المعينات في الثلث الرئاسي كما انه ومنذ 1991 الى 1996 عينت ثلاث وزيرات في الحكومة ومنذ 2003 الى حد الآن لم يتغير هذا العدد حيث توجد وزيرة واحدة هي خليفة تومي ووزيرتان منتدبتان في التعليم العالي والبحث العلمي والأسرة. وقد أرجعت الباحثة ذلك إلى عدة عراقيل منها عبء المسؤولية ونظرة المجتمع السلبية للمرأة التي تمارس السياسة وقلة مشاركة النساء في الهياكل الحزبية. يذكر أن الأشغال تتواصل اليوم لتتوج بعدة توصيات حول المشاركة السياسية للمرأة وتوسيعها.